نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أ/ **طواهرية منى**، باحثة بـ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
touahriamouna@gmail.com

ملخص:

لم يعد يقتصر مفهوم الأمن على أمن الأرض وحماية حدود الدّولة من العدوان الخارجي فحسب،إنما أصبحت له مفاهيم حديثة ارتبطت في الآونة الأخيرة بتهديدات بيئية خطيرة جعلت من البيئة اليوم قضية وطنية،وبسببها أعيد تعريف الأمن ليظهر مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني وكبعد أساسي في الأمن الوطني. ولأجل تحقيق هذا المسعى، شرعت الجزائر كغيرها من الدول في اتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية والتشريعات المنظمة للبيئة وسبل حمايتها سعيا منها لتعزيز الأمن البيئي الذي يعد مفتاح التنمية المستدامة كآلية لضمان حق المواطن في بيئة سليمة وآمنة باعتباره ينبثق عن حقوق الإنسان الأساسية. وعليه فإن ورقتنا البحثية هذه تهدف للكشف عن حقيقة العلاقة الترابطية بين البيئة والأمن على اعتبار أن الأمن البيئي أضحى محورا رئيسيا لأمن الإنسان في حاضره ومستقبله وعنوان تنميته الدائمة وهو الهدف الذي تسعى الجزائر إلى بلوغه تحقيقا للتنمية المستدامة المرجوة، وعليه تأت إشكالية بحثنا على النحو الآتي:ما المقصود بالأمن البيئي؟ أين وصلت الجهود الوطنية في حماية البيئة؟وكيف يمكن للجزائر بناء مقاربة جديدة للأمن البيئي تحقيقا للتنمية المستدامة؟

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract:

The concept of security is not longer about the protection of the borders of the state from external aggression, it has had surely new implications such as environmental threats which become at top of many national agendas, also because it has been integrated into human security. Algeria has launched, like many other states lot of reform measures, and legislations regulating the environment and ways to protect them, in an effort to promote environmental security, which is the key to sustainable development, furthermore, as a mechanism to ensure the right of citizens to a healthy environment and safe as cited by human rights texts The present paper, addresses the transformation in security research agendas and how changes had been endogenized into domestic politics of countries such as Algeria, it addresses too the ways Algeria seeks to attain the desired environmental security as a component of a sustainable development endeavor

Keywords: Environmental security, sustainable development, Algeria.

مقدمة:

كان الأمن ولا يزال في صدارة اهتمامات المجتمعات على اختلافها المتقدمة منها والنامية باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنح الحياة الكريمة للفرد في كل العصور والأزمنة بما يتفق والفطرة التي خلق عليها وهي غريزة البقاء والدفاع،و لأجل ذلك شهدت متطلبات تحقيق الأمن تطورا ملحوظا،فتنوعت أساليبه بتنوع الوسائل التي توصل إليها الإنسان والمواضيع التي اهتم بها على مر العصور.

ولئن عرفت المجتمعات البشرية قديما صراعات بسبب الثأر والأسر والغزو،فإنها اليوم تواجه تحديات جديدة أشّد حدة مثلت التهديدات البيئية أعنف صورها والتي زعزعت استقرار الأمم والشعوب وأرّقت قادة الدول في سعيها للتصدي والحد من هذه التحديات.

ويمكن القول أن المشكلات والتهديدات البيئية تشكل هاجسا أمنيا ولعنة أصابت حياة الإنسان التي هي من صنع يديه بسبب سعيه نحو تحقيق أهدافه وطموحاته في وقت قصير،فلم تعد تعنيه النتائج والعواقب وصم أذنيه عن سماع توقعات البيئة على المدى المنظور وغير المنظور،فتراكمت الأخطار وعظمت المشكلات على نحو أثر على البيئة وحياة الإنسان مما أوجد حالة من انعدام الأمن وذهب التوجه نحو التنمية المستدامة أدراج الرياح.

ولأن البيئة تربطها علاقة وثيقة بالأمن الإنساني فقد أدرجت قضاياها ضمن مجالات الأمن وهو ما أعطاها بعدا جديدا جعل منها محورا أمنيا في قضايا الدولة بالنظر إلى أن الأمن البيئي يبرز تلك العلاقة التكاملية بين البيئة والأمن القائمة على ثلاثية:الحقوق،المخاطر والأمن،فالبيئة كما أنها وسط منتج للحقوق فهي مصدر للمخاطر وفي الوقت ذاته محقق للأمن من منطلق أن حماية البيئة يعد صمام أمان لحياة الأجيال الحالية والمستقبلية وأي تهديد لها هو مساس مباشر بحياة الإنسان وأمنه.

لقد أثارت هذه الحقيقة نزعة لدى المجتمع الدولي للإهتمام بالبيئة وأمنها،و التي تكللت بعقد العديد من المؤتمرات وما أسفرت عنه من اتفاقيات ومعاهدات أكدت على ضرورة حماية البيئة وضمان ديمومتها للأجيال القادمة، والتي كانت نقطة انطلاق عكفت من ورائها الدول على إدراج قضية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ضمن أجندات حكوماتها وجعلتها تحتل أولوية في سلم اهتماماتها تعزيزا للأمن البيئي،و لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الجهود؛حيث تبنت قضية البيئة في دستورها وطوّرت ترسانة من القوانين الداعمة لحمايتها أهمها قانون03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (القانون03-10،2003،ص.6) كما استحدثت هيئات إدارية تأتي في مقدمتها وزارة البيئة وذلك ضمانا لديمومة مواردها وتعزيزا للأمن البيئي الذي أضحى ضرورة قصوى لارتباط حياة الإنسان وأمنه بوجود بيئةصحية وموارد دائمة للأجيال القادمة في إطار التنمية المستدامة.

ووفقا لهذا المعنى تأتي الإشكالية المراد إثارتها في هذا الموضوع على النحو الآتي: **ما المقصود بالأمن البيئي؟أين وصلت الجهود الوطنية في حماية البيئة؟ وكيف يمكن للجزائر بناء مقاربة جديدة للأمن البيئي تحقيقا للتنمية المستدامة؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة،إرتأينا تقسيم المقالة إلى الخطة التالية:

أولا: البيئة كمحدد أمني - مقاربة معرفية

1. البيئة والأمن

2. التنمية المستدامة مستقبل الأجيال القادمة

ثانيا: سبل تعزيز الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

1. البيئة في الجزائر ورهان التنمية المستدامة

2. نحو بيئة جزائرية آمنة ومستدامة

أولا:البيئة كمحدد أمني - مقاربة معرفية

لكل عصر من العصور قضية تفرض نفسها وتشغل بال المفكرين والباحثين بها،وتشكل القضية البيئية بلا منازع أهم المسائل التي أدرجت ضمن اهتمام المجتمع الدولي في العصر الحالي نظرا لما تتعرض له من مخاطر جمة انعكست آثارها على موارد البيئة من ناحية وأمن الإنسان من ناحية أخرى،فقد أضحت المخاطر والتهديدات البيئية هاجسا يؤرق أمن المجتمعات الإنسانية ويهدم ما حققته من تقدم وتنمية، مما استوجب ضرورة البحث عن آليات من شأنها النهوض بأمن البيئة(الأمن البيئي)بحماية مواردها وضمان تنمية الإنسان في واقعه الحالي ومستقبله المنتظر وفق منظور أمني مستدام.

1.البيئة والأمن

البيئة بالنسبة للإنسان هي المجال الحيوي الذي يبتيح له الاستمرار والاستقرار، لما تحويه من كنوز دفينة وموارد مائية وطبيعية متنوعة مكنته من تطوير طرق ووسائل تكيّفه معها،وأوصلته إلى درجة عالية من الرفاهية والتقدم،مما جعلها تحتل مركز الريادة في إهتمام الدول بأمنها واستقرارها ضمانا لاستمرارية الوجود،و هو ما جعل الأمن البيئي ضرورة يملها حق الإنسان في بيئة آمنة له ولأجياله اللاحقة.

أ.مفهوم البيئة

تعد كلمة بيئة عربية فصيحة لها في القرآن والسنة وكلام العرب جذور وأصول،حيث جاء معناها في اللغة العربية حسب ما ذكره الفيروز أبادي،بوأه منزلا أي أنزله فيه،و المباءة:المنزل كالبيئة والباءة (الفيروز آبادي 2008،ص. 171). والبيئة في المعجم الوسيط جاءت بمعنى المنزل والحال ويقال بيئة طبيعية وبيئة إجتماعية وبيئة سياسية (مجمع اللغة العربية 2004،ص. 75)

وقد زخر القرآن الكريم بعديد الآيات في نفس المعنى اللغوي مثل ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتً**

﴿ **فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾(سورة الأعراف،الآية.74) وقوله أيضا: ﴿**وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبراهيم مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ للطائفين والقائمين وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ**﴾(سورة الحج،الآية.26).

ومن أزهار السنة النبوية ما ثبت عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال:((**من كذب عليّ متعمدا فليتبوّأ مقعده من النّار**))(رواه مسلم في مقدمة صحيحه(3)).

أما اصطلاحا فجاء تعريف البيئة بأنها:"الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان فيتأثر به ويؤثر فيه"، وهذا المعنى يقابل كلمة "**Environnement** " في الفرنسية التي بدأ استخدامها منذ سنة 1835 للدلالة على مجموعة الظروف الخارجية والطبيعية للوسط أو المكان سواء هواء أو ماء أو أرض وكذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان. (فهمي2011،ص.20)و جاء تعريفها أيضا بأنها:" المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الإنسان،بما يحويه من هواء،ماء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته المتزايدة" (مخلف 2009،ص.31)

وعليه فإن معنى البيئة ينصرف إلى:"ذلك الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بما يحويه من موارد حية وغير حية والتي يستمد منها مقومات حياته كونها المورد الأساسي لكل أشكال الحياة".

ب. المقصود بالأمن البيئي

إن إشكالية البيئة،حقوق الإنسان والتنمية، قد راجت بضاعتها واستوطنت دولا كثيرة من العالم؛ حيث تضمها أجندة فكرية واحدة متسلطة على قائمة اهتمامات كل من العلم والسياسة والرأي العام الدولي. ومن ثم جاء اهتمام هؤلاء الناشطين السياسيين كما الباحثين الأكاديميين بذلك الأثر البيئي المروع والمستمر، الذي يفوق كل تقدير أو توقع، نتيجة ما خلّفه تطور الإنسان التقني والتكنولوجي في البيئة من دمار شامل وتدهور طبيعي وتخلف اقتصادي جعل البشرية تعيش حالة اللاأمن واللاإستقرار، فأخذت تبحث لها عن سبل جديدة للتصدي لهذه التحديات البيئية وتحقيق الأمن البيئي.

إن الأمن البيئي مشروع قديم وليس في مضمون الحداثة التي انتهجتها المفاهيم والمصطلحات الحديثة،فالدين الإسلامي نادى به صراحة بعد أن أوضح أن الحاجة إليه تنبع من واقع التدهور الناتج من الإفساد للموارد الطبيعية،يقول المولى عز وجل في محكم تنزيله ﴿ **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**﴾ **(سورة الأعراف،الآية.56)**و يقول أيضا:" ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ (سورة الأنفال،الآية.27)فالبيئة تعد أمانة في عنق الإنسان وجب عليه الحفاظ عليها وحماية مواردها من التلوث والإسراف وكل أشكال المخاطر التي تتعرض لها بما يحقق له الشعور بالإطمئنان والسلام.(آل سلطان 14 يناير2010).

وقد تعددت التعاريف المقدمة للأمن البيئي،فعرف بأنه:"وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث،و تأمين احتياجات المجتمع،لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية الإنسانية،مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله،لدوام واستمرار عملية التنمية.فهو:"وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة،التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد، والتدهور البيئي،و التهديدات البيولوجية. (بوسطيلة 2013/2012،ص.6).

بناءا على ما سبق فإن الأمن البيئي يقصد به:"حصول الاطمئنان على البيئة ومواردها في الحاضر والمستقبل"و لا يتحقق هذا إلا إذا شعر الإنسان بالسلام مع نفسه وأدرك أهمية دوره في الحياة ودور البيئة من حوله في توفير المقومات الأساسية لحياته.

وفي حقيقة الأمر يعد الأمن البيئي وليد مخاوف الأمن القومي من خطر تناقص الموارد الطبيعية وتدهور البيئة العالمية ولذا فهو صمام أمان للأمن العام في تلافي الأخطار البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية إضافة إلى أنه وسيلة من وسائل حفظ حقوق البيئة والتي تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية بين الدول.(آل سلطان 14 يناير2010)

و بناءا على ذلك، فإن الأمن البيئي يحقق كل بنود المواثيق الدولية التي تنص على:

- التقليل من آثار التدهور البيئي بأشكاله المختلفة.
- إيقاف الإعتداءات والصراعات حول مناطق الموارد الإنتقالية،و إدخال البيئة في المناهج التعليمية والتعاون الإقليمي والدولي في مجال حماية البيئة وتنميتها. (التوم إبراهيم،الفايق،جوان2013.)

ج. الأمن البيئي ومنظومة حقوق الإنسان

شكل الأمن والسلام واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية والبيئة الصحية والآمنة،أبرز الإهتمامات الدولية في السنوات الأخيرة.

فقد أدى تطور وتفاقم المشكلات البيئية إلى جعل العلاقة بين الأمن البيئي وحقوق الإنسان من الإهتمامات البحثية الجادة في العقود الحديثة،إنطلاقا من أن حقوق الإنسان والبيئة مترابطان،فالحياة والسلامة الشخصية لكل فرد تعتمد بالأساس على حماية البيئة،باعتبارها المورد الأساسي لجميع أشكال الحياة وإطارا منتجا لحقوق الإنسان ومن ثمة فإن حمايتها بالضرورة تؤدي إلى التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، وهذا ما يعكس العلاقة النوعية بين البيئة والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية. (جعفري 2014/2013،ص.1)

و بالمقابل فإن حقوق الإنسان لا يمكن حمايتها إلا إذا كان كل الناس يعيشون في بيئة صحية؛ بمعنى أن التمتع الفعلي بحقوق الإنسان مرهون بضرورة وجود بيئة سليمة،آمنة ومستدامة كشرط ضروري ولازم لاستمرار الحياة ورفاهية الإنسان،فأي تهديد للبيئة يعد مساس مباشر لحق الإنسان في بيئة صحية وآمنة له وللأجيال القادمة. (داود 2012،ص.ص.95،94).و هو ما أكد عليه الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان الذي نص على:"إن لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها، وإن لكل إنسان الحق في أن يعيش في بيئة خالية من التلوث. (الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان 1986،المادة.24)

إن العلاقة بين الأمن البيئي وحقوق الإنسان تتجلى بوضوح في مجالات إعتماد الإنسان على إمكانية حصوله على الموارد الطبيعية،فالموارد البيئية تشكل جانبا حيويا من جوانب سبل عيش الكثيرين من الناس،و عندما تصبح هذه الموارد مهددة بالتغير البيئي يصبح أمن الإنسان مهددا أيضا،و هذه العلاقة تجد تعبيرا عنها في تشجيع التنمية المستدامة.

فقد أضحى الأمن البيئي مفتاح التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وصونها ومن ثمة التركيز على مفاهيم البيئة،الأمن والتنمية المستدامة، إنطلاقا من أن تأمين النظام الإيكولوجي أساسي للأفراد ولصحة المجتمع والبقاء على قيد الحياة،فبقاؤنا ليس يعتمد فقط على التوازن العسكري إنما على ضمان سلامة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة التي هي بالضرورة تنمية ايكولوجية. (بن صغير 2003،ص.92).

2. التنمية المستدامة مستقبل الأجيال القادمة

اهتم العلماء في جميع أنحاء العالم إلى تنبيه الأذهان إلى المخاطر المحدقة بالأجيال القادمة،فأخلاقيات الجيل الحالي تحتم عليه تسليم مصادر الثروة الطبيعية والبيئية بصورة تضمن له وللأجيال القادمة بيئة صحية ملائمة،و التي تتوقف على حماية البيئة والمحافظة على مواردها،حيث نص المبدأ الرابع من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية عام 1992م:"من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية،و لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها" (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 1997،ص.10).

أ.تعريف التنمية المستدامة

«نحن نحمل المستقبل في أيدينا معا، يجب أن نتأكد من أن أحفادنا لن يكون علهم أن يتساءلوا، لماذا أخفقنا في القيام بالشيء الصحيح، وجعلناهم يتحملون العواقب»الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون،2007. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة2013،ص.1)

هكذا عرّف الأمين العام بان كي مون التنمية المستدامة،هذا المصطلح الذي ذاع صيته منذ أن نشرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرها المعنون ب "**مستقبلنا المشترك**" عام 1978 الذي جاء فيه أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها الخاصة (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية1989،ص.30).و قد استقطب هذا المفهوم اهتماما عالميا متزايدا في الآونة الأخيرة من خلال تداوله في مختلف المؤتمرات والأبحاث العلمية،فعرّفها البنك الدولي بأنها:" تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن؛حيث أن رأس المال يتضمن رأس المال الصناعي(معدات وطرق)،الفني(المعرفة والمهارات)،الاجتماعي (علاقات ومؤسسات) والبيئي(غابات وموارد)" (بوثلجة و بورحلة2012،ص.224).

ومن ثمة فالتنمية المستدامة تعني:" أن يكون هناك تضامن بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، بحيث تضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية (كلاوي 2012،ص.13).

وعليه يمكن تلخيص مفهوم التنمية المستدامة في أربعة كلمات هي: "الكفاية لكل البشر وللأبد" وتشمل هذه الكلمات: التفكير بمحدودية الموارد، والمسؤولية الإستهلاكية، والنوعية والعدالة، والتوجهات طويلة الأمد، التي تشكل المفاهيم الهامة في التنمية المستدامة. ومن ثمة فإن التنمية الإنسانية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية، بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية(جعفري2014/2013،ص.59).

بنـاءا على هـذه التعـاريف نجـد أن التنميـة المسـتدامة تتميز بأربعـة خصـائص أساسـية نوجزهـا في النقاط التالية:

- التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية:أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر،و من ثمة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين خلال وقت يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.
- التنمية المستدامة تحدث في مستويات(عالمي،إقليميو محلي)بيد أن ما يعتبر مستداما على المستوى الإقليمي قد لا يكون كذلك على المستوى العالمي.
- التنمية المستدامة تتضمن ثلاث مجالات على الأقل:إقتصادية،بيئية،اجتماعية وثقافية والتي تتداخل فيما بينها.
- لا يمكن تحديد الإحتياجات الحالية والمستقبلية.(الغامدي2014)

ب.مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

إن السعي وراء تحقيق التنمية المستدامة لم يأت من فراغ،إنما تقف خلفه جملة من المبادئ والأبعاد التي نوردها في ضوء النقاط التالية:

1. مبادئ التنمية المستدامة

جاء في بيان ريو 27 مبدأ للتنمية المستدامة تضمنت النقاط التالية:

- حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة .
- لابد من تحقيق التنمية بحيث يتم إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة.
- القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية البيئة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة2013،ص.1).

2. أبعاد التنمية المستدامة:

هنـاك مـن عـرّف التنميـة المسـتدامة بأنهـا:"تنميـة بأبعـاد ثلاثـة مترابطـة ومتكاملـة في إطـار تفـاعلي يتسـم بالضـبط والتنظـيم والترشـيد للمـوارد. و بنـاءا على هـذا الطـرح يتبـين لنـا أن التنميـة المسـتدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد،إقتصادية،إجتماعية وبيئية:

أ- **البعـد الإقتصـادي**:فالنظـام الإقتصـادي المسـتدام هـو النظـام الـذي يـتمكن مـن إنتـاج السـلع والخـدمات بشـكل مسـتمر،و أن يحـافظ على مسـتوى معـين قابـل لـلإدارة مـن التـوازن الإقتصـادي مابين الناتج العام والدين العام،و أن يمنع حدوث إختلالات ناتجة عن السياسات الإقتصادية.

ب- **البعد الإجتماعي**: يكون النظام مستداما إجتماعيا في تحقق العدالة في التوزيع،إيصال الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها والمساواة في النوع الإجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

ت- **البعد البيئي**:فالنظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة من الموارد الطبيعية ويمنع الإستنزاف الزائد للموارد المتجددة والناضبة،من خلال حماية التنوع الحيوي،الإتزان الجوي،إنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعة الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد إقتصادية. (العايب2011/2010،ص.25)

وعليه فإن التنمية المستدامة تمثل كلا متكاملا يجمع بين الجوانب الأساسية لحياة الإنسان والتي باستدامتها من شأنه ضمان وجوده واستمراريته على كوكب الأرض.

ج. التكامل بين البيئة والتنمية المستدامة

اهتم مؤتمر ستوكهولم بالعلاقة بين البيئة والتنمية، حيث ساد اقتناع عام بأن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصل بعضها عن بعض، انطلاقا من أن مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد البيئي هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء (منصوري و رمزي2008،ص.5)، وعلى هذا الأساس فإن البيئة والتنمية المستدامة أمران مترابطان،يعزز كل واحد منهما الآخر ويدعمه،فحماية البيئة دعامة هامة للتنمية المستدامة،و التنمية لا تكون مستدامة ما لم تراع ضرورة الحفاظ على البيئة لذلك لابد من حسن استخدام الموارد الطبيعية بالحفاظ عليها وترشيد استخدامها. (جعفري2014/2013،ص.57).

كل هذا يبرز العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة. إذ تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة،على اعتبار أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها، والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا.

ومن ثمة تقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء. (الجوزي 2012،ص.72).

ثانيا:سبل تعزيز الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن التغيّرات البيئية التي عرفها العالم والناجمة عن العبثية واللامسؤلية التي يتعامل بها الإنسان مع البيئة أدت إلى إختلالات عميقة بالنظم البيئية،و هو المشهد الذي بات ظاهرا للعيان ومنتشرا على نحو واسع في مختلف الدول،مما جعل من البيئة الشاغل الأول للعالم،و فرض ضرورة معالجة هذه الإختلالات والتصدي لمختلف المشكلات البيئية من خلال حماية البيئة كضرورة أمنية تستلزم إعمال القوانين والتشريعات تجاه التنمية البيئة المستدامة.

وانطلاقا من أن حماية البيئة هي حماية للإنسان وإعمالا لحقوقه في حاضره ومستقبله، فقد اتجهت الجهود الدولية إلى تحقيق هذا الهدف من خلال عقد العديد من المؤتمرات وما أسفرت عنه من إتفاقيات ومعاهدات كانت بمثابة الإنطلاقة لتجسيد هذا الإهتمام على المستوى الوطني للدول ولم تكن الجزائر بمعزل عن هذا الإهتمام الذي ظهرت بوادره في سن القوانين وإتخاذ الإجراءات الإصلاحية واستحداث المؤسسات وإدراج البيئة ضمن أولويات إهتماماتها سعيا منها لتعزيز الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة لأجيالها اللاحقة.

1. البيئة في الجزائر ورهان التنمية المستدامة

مع تضاعف التهديدات التي أفرزتها سلوكيات الإنسان ومؤسساته والتي وصلت إلى درجة الانحراف، باعتبارها قائمة على الكسب وقضاء الحاجة وتحقيق المنفعة بأقصى سرعة ممكنة وبأقل التكاليف، دون الاهتمام بما تخلفه من سلبيات على الأرض والإنسان فقد أصبح لزاما على الدولة الجزائرية إيجاد الحلول والتصدي لمختلف المشكلات البيئية ضمانا لبيئة آمنة وتنمية مستدامة.

أ. واقع البيئة في الجزائر

بالرغم من كون الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية،غير أن مواردها الطبيعية لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة بالنظر لمحدوديتها الناجمة عن الظروف المناخية وسوء توزيعها على الإقليم وما تتعرض له من أخطار كبيرة نتيجة اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء التحكم فيه. (بلقرمي 18 نوفمبر 2009).

و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فحسب،بل تعاني البيئة من العديد من المشكلات التي طغت على الواقع البيئي في الجزائر فتعددت أسبابها وتنوعت صورها وأشكالها واختلفت حدة خطورتها والتي يمكن التطرق إلى أهمها في ضوء مايلي:

1. التلوث البيئي:

تعرف الجزائر كغيرها من البلدان ظاهرة التلوث البيئي التي تعددت أشكالها وصورها بشكل ملفت للإنتباه،إذ يعد تلوث الهواء أخطر ما تعانيه الجزائر والناجم عن قطاع النقل وحرق النفايات البلدية والصناعية خاصة في المدن الكبرى،و الذي يتسبب سنويا في 353000 حالة التهاب شعبي،و544000 نزلة ربو،و قد بلغت الكلفة البيئية بنحو0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. (خلادي2012/2013،ص.108).

وفضلا عما تخلفه المنشآت الصناعية من تلوث جوي، فقد أسهمت من ناحية ثانية في ظهور مشكلة تلوث المياه بما تطرحه من مواد سامة وملوثة ومواد كيميائية صلبة أو سائلة،و من جهة ثانية فإن الموارد المائية في الجزائر تتخبط بين الندرة بسبب التبذير والإستعمال المفرط وكذا التلوث بسبب صب مياه الصرف الصحي والمياه القذرة مباشرة في المسطحات المائية من أودية وبحار مما شكل عاملا خطيرا من عوامل التلوث الكيميائي والجرثومي.(خلادي2012/2013،ص. 109).

2. التصحر:

أصبحت مشكلة التصحر تمثل قضية استعجالية بالنظر إلى أبعادها الخطيرة على المدى البعيد،إذ أن تدهور الأراضي يؤثر تأثيرا مباشرا على كل من الإنتاج الزراعي،المراعي،الغابات ومن ثمة الإقتصاد الوطني،إذ أن نحو 44% أو أكثر من 9ملايين هكتار من الأراضي المزروعة هي الآن مهددة بالتصحر ويرجع سبب هذه التهديدات في المقام الأول إلى الإنتقال من الأنماط التقليدية لتربية الماشية والزراعة إلى الأنظمة الحديثة،و نتيجة لهذه الأوضاع تخسر الجزائر7آلاف هكتار سنويا بسبب التصحر ويتوقع أن تتضاعف معدلات الخسارة ضعفين أو ثلاث إذا لم تتخذ الإجراءات العلاجية العاجلة. (زرواط2014،ص.108).

3. النفايات:

تشكل النفايات أكبر مشكلة تواجهها الجزائر،فقد صاحب التطور في ميدان التصنيع والنمط المعيشي والإستهلاك تزايد كبير في إنتاج النفايات من حيث الكم والنوع،و تعتبر النفايات المنزلية مصدرا رئيسيا لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السميّة، بالإضافة إلى تشويهها لجمال المناظر الطبيعية، فالإحصائيات تشير إلى أن الجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطية 0,5 كغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة في كبريات المدن.(براهيمي2013،ص.100).

ب. حماية البيئة في الجزائر كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

إن السياسة المتبعة في حماية البيئة تعتبر حجر الأساس لإرساء دعائم التنمية المستدامة حسب ما نصت عليه المحافل الدولية؛بحيث تقوم على مبدأين:

- إدماج القابلية البيئية في استراتيجية تنمية البلاد قصد الحث على نمو دائم وتقليص الفقر.
- وضع سياسة عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الإقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص. (جعفري2010/2009،ص.40).

و بناءا على ذلك فقد تبنت الجزائر جملة من الآليات الرامية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة،حيث أوجد المشرع الجزائري ترسانة من القوانين التي تنص على حماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة نذكر منها:

1. **القانون 01-19المؤرخ في 12 ديسمبر2001** (القانون01-19،2001،ص.9) والذي يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها،حيث استخدمت آليات ومؤسسات تسهر على حماية البيئة عن طريق وضع حد للتسيير اللاعقلاني لكل النفايات الناتجة عن عملية الإنتاج أو التنويل أو الإستعمال،كما تم فيه استحداث شرطة خاصة بحماية البيئة،و قد صدر في نفس الجريدة **القانون01-20 المؤرخ في 12ديسمبر 2001** (القانون01-20،2001،ص.18)والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والذي حدد التوجهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم بهدف ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي،مع حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها وحماية الأقاليم والسكان من الأخطار المتعلقة بالتقلبات الطبيعية. لقد ساهم هذين القانونية في توسيع مجال تدخل الدولة في حماية البيئة من خلال النص مباشرة على ضرورة حماية الأوساط الطبيعية من كل

المخلفات والنفايات من خلال التسيير العقلاني لهذه النفايات من جهة والعمل على تهيئة الإقليم بحسب خصائص كل فضاء حيوي والتي تصب جميعها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

2. **قانون 03-10 المؤرخ في 20 جويلية2003** (القانون03-2003،10،ص.3)، مثّل هذا القانون الإطار المنظم لحماية البيئة والحفاظ عليها من كل أشكال التلوث والإعتداءات المحدقة بها؛حيث نص على تحديد الرقابة لمختلف مركبات البيئة من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة وأهداف لجودة الموارد الطبيعية،بالإضافة إلى إجبارية تعيين المستغل الممثل للبيئة،مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتي وتعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم،وأخيرا سن إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي فيما يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

3. يعد هذا القانون من أبرز القوانين التي صاغها المشرّع الجزائري بهدف حماية البيئة،إذ يمثل دستور البيئة متعرضا في ذلك إلى كل ماله علاقة بالبيئة وضرورة حماية مواردها بما يضمن ديمومتها للأجيال القادمة من خلال تعرضه لمفهوم التنمية المستدامة في إشارة إلى إدراك المشرّع الجزائري للأخطار البيئية التي أضحت تهدد البيئة من جهة والإنسان من جهة ثانية،و من ثم بات من الضروري الحفاظ على مواردها ضمانا لحق الأجيال الحالية والمستقبلية في بيئة سليمة ومستدامة.

4. **القانون 04-09 المؤرخ في 14 غشت2004**، (القانون04-09،2004.ص.**9**) والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة،و الذي نص على حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة والمساهمة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري،إلى جانب المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها،و العمل على تثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها. في ظل إدراك المشرّع الجزائري للمخاطر التي تتعرض لها موارد البيئة التي أضحت مهددة بالنضوب، أكد ضرورة البحث عن موارد جديدة مستدامة وتحافظ على البيئة وهو المسعى الذي تجسد من خلال هذا القانون الذي ينص صراحة على ضرورة التوجه نحو استعمال الطاقات المتجددة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

5. **القانون رقم 16 - 01 المؤرخ في 6 مارس 2016**:يتضمن التعديل الدستوري.و لا سيما المادة 68 منه التي تنص على(**للمواطن الحق في بيئة سليمة .تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة .يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين المعنويين لحماية البيئة**)(المادة 68من القانون رقم 16 - 01 المؤرخ في 6 مارس 2016،ص.4). فقد نص الدستور لأول مرة على غرار الدساتير السابقة على حق المواطن في بيئة سليمة بعد أن أدرك المشرّع الجزائري خطورة المشاكل التي تعاني منها البيئة ما يعكس زيادة الإهتمام بموضوع البيئة من جهة وتأكيدا على ضرورة مسايرة الركب التشريعي وتعزيز الحق البيئي كأحد حقوق الإنسان الأساسية.

وإلى جانب هذه الترسانة التشريعية،فإن تجسيد سياسة فعالة لحماية البيئة يتطلب إيجاد إطار مؤسساتي،فالتدخل الحكومي عن طريق التخطيط الإقليمي ضروري للحد من المشكلات البيئية،سواء كانت مركزية كالوزارات أو اللجان أو الهيئات الوطنية واللامركزية كالجماعات المحلية والمديريات التنفيذية على المستوى المحلي والتي تمثل جميعها ركيزة يعتمد عليها في تجسيد سياسة حماية البيئة ميدانيا (حمايدي 2017، ص. 198)، وفي هذا الإطار فقد استحدثت مجموعة من المؤسسات الهامة،منها على وجه الخصوص:

1. وزارة للبيئة تارة مستقلة وتارة تابعة

تعد التنظيم المركزي والنواة الأساسية،و التي تتشكل من مديريات منها المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة التي تتكفل بالدراسات الإستشرافية وإعداد التقرير الوطني حول البيئة والتنمية، للتشخيص والوقاية من التلوث والأضرار،لاسيما في الوسط الحضري والصناعي،ترقية أعمال التحسيس والتربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة،تصور ووضع بنك معطيات يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة،إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة،حماية الصحة العمومية وترقية الإطار المعيشي،الحفاظ على التنوع البيولوجي وتطوير المساحات الخضراء،كما تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في مكافحة التغيرات المناخية،تدرس وتحلل دراسات التأثير ودراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية،و تضمن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية ومخطط العمل الوطني للبيئة وتقييمهما وتحيينهما ومتابعتهما،كما تضمن الحراسة والمراقبة والتقييم لحالة البيئة،و تسهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة. وهي تضم ست(06) مديريات لكل منها مهام تتكفل بها وهي:مديرية السياسة البيئية الحضرية،مديرية السياسة البيئية الصناعية،مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي المجالات المحمية والمساحات الخضراء والساحل،مديرية التغيّرات المناخية،مديرية تقييم الدراسات البيئية،مديرية التوعية والتربية والشراكة لحماية البيئة.(المرسوم التنفيذي رقم16-89المؤرخ في 1مارس2016،ص.ص.10،11).

2. المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

أنشئ في 03 أفريل 2003 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115،أوكلت له مهمة وضع شبكات الرّصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية،جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة والمبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط ونشر المعلومة البيئية وتوزيعاها. (المرسوم التنفيذي رقم 02-115المؤرخ في 3 أفريل 2002،ص.15).

3. الوكالة الوطنية للنفايات

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175،و قد أوكلت لها مهمة فرز النفايات وجمعها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها،كما كلفت بتقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات. (المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002،ص.8)

رغم أن الدولة الجزائرية لم تدّخر جهدا في سبيل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في ضوء ما أقرته من قوانين وما استحدثته من مؤسسات،بيد أن هذه الجهود تواجه جملة من التحديات والعقبات ترجع أغلبها إلى النقاط التالية:

- ضعف وعدم استقرار الإدارة البيئية المركزية والمحلية.
- عدم التمكن من وضع آليات دقيقة لتحقيق تنمية مستدامة وفقا للأطر والمعايير الدولية وبالشكل الذي يحفظ لأجيال المستقبل جزء من الثروة.(عمارنة2013،ص.392).
- رغم أن نصيب البيئة كان كبيرا من التشريعات القانونية إلا أن هذه الأخيرة تتسم بعدم المرونة بالشكل الذي يلائم التطور السريع في الجوانب الحياتية المختلفة التي أدت إلى إحداث تأثيرات واسعة ومتنوعة على الأنشطة البيئية.

- إزدواجية عمل المؤسسات المختصة بشؤون البيئة،و ما ينشأ عن ذلك من تداخل وتنازع في الإختصاصات سواء في مجال الإشراف أو الرقابة والتنفيذ. (عاقلي2012،ص.11).

إن هذه التحديات التي تقف كحجر عثرة أما الجهود الوطنية كشفت عن إخفاق حكومي في تحقيق الأهداف المسطرة،و هو ما يستلزم إيجاد آليات أكثر فعالية،من خلال نشر الوعي البيئي وتفعيل مشاركة المجتمع المدني،فمما لا شك فيه أن حماية البيئة مسؤولية جماعية تفرض على كل فرد في المجتمع أن يكون فاعلا في حماية البيئة والحفاظ عليها بما يحقق أمنها واستدامتها.

2. نحو بيئة جزائرية آمنة ومستدامة

إن التجارب والنتائج المحققة أثبتت أن حماية البيئة هي قبل كل شيء قيمة سامية عليا،لأن حمايتها هي حماية للحياة ذاتها،كما أن ترسيخ هذه القيمة وتجسيدها عمليا لا يتحمل أعباءه المسؤولين أو الهيئات الحكومية وحدها أو تحققه القوانين،إنما ينبغي أن تكون الحماية مسؤولية شعبية بل فردية بالدرجة الأولى،و حتى يتحقق ذلك لابد من إعادة بناء الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وجعل حماية البيئة سلوكا يوميا محكوما بقواعد أخلاقية ودينية من شأنها تعزيز الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.(ذبيح2012،ص.188).

أ. حماية البيئة ضرورة إنسانية وفريضة شرعية

إن التشريع الإسلامي بخاصيته الشمولية وما فيه من قواعد وأصول حث على حماية البيئة والحفاظ عليها وجعلها حقا ورسالة إنسانية،ومن ثم تكمن أهمية خلق الوعي البيئي الإسلامي والتأكيد على التوجيهات والتعاليم الإسلامية الرشيدة التي من شأنها تغذية الجانب الإيماني للإنسان وتنمية الشعور بالمسؤولية إزاء ما تعانيه البيئة من تلوث وأخطار والعمل على صيانتها ودرء الفساد وسوء استغلالها والإخلال بتوازنها،الأمر الذي يضمن دوام الموارد البيئية في الحاضر والمستقبل وفي هذا الصدد نجد المولى عز وجل قد حذر من الإفساد فيها بقوله تعالى﴿ **وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ (سورة البقرة،الآية.60).

وكما تقوم نظرة الإسلام للبيئة وموارد الحياة وأسبابها على الحماية ومنع الإفساد،فإنها تقوم أيضا على البناء والعمارة والتنمية والتي تتجلى في قوله تعالى﴿ **وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ** ﴾ (هود:61).

ومن عبق السنة النبوية وتوجيهاتها في حماية البيئة والحفاظ عليها قول المصطفى عليه الصلاة والسلام((**إن ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة،و ما سرق منه له صدقة،و ما أكل السبع منه فهو له صدقة وما أكلت الطير فهو له صدقة،و لا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة**)) (النووي1996،ص.165).

وبذلك فقد تضمن الإسلام قواعد وضوابط لسلوكيات البشر وجب التقيّد بها في سبيل صيانة البيئة والحفاظ عليها من خلال التحلي بالضمير الخلقي واستشعار رقابة المولى عز وجل،ذلك أن الموارد والثروات ليست

ملكا لجيل دون آخر بل هي ملك للأجيال التالية وهذا يقتضي الحفاظ عليها وصيانتها حتى نورثها سليمة قادرة على الإنتاج والتكاثر للأجيال القادمة.(مرسي 1999، ص.61).

ب. دور التربية البيئية في غرس القيم الرفيقة بالبيئة

لاشك أن حسن تربية الأجيال على قيم بيئية صحيحة يعد سبيل لإنشاء جيل أكثر معرفة ووعي بقيمة البيئة وأكثر حرصا على حمايتها والحفاظ عليها،و قد بدأ الإهتمام مبكرا بموضوع البيئة والمحافظة على الطبيعة في المناهج المدرسية الجزائرية،الأمر الذي حذا بقطاعات التربية والتكوين بإدماج هذه الأهداف في شكل معارف ضمن البرامج الدراسية في كل الأطوار ومختلف المواد،مع إدراج بعض الأنشطة المدرسية لتدعيم هذه المواد،فخصصت الحقيبة البيئية للتلاميذ وبرمج إنشاء النادي الأخضر الموجه لجميع الفئات والتي تهدف إلى غرس الثقافة البيئية فيهم عن طريق المعلم الذي يعد عاملا أساسيا في إنجاح التربية البيئية وتحقيق أهدافها. (عباوي 2004، ص. 139).

وفي ذات السياق،دعا السيد شريف رحماني*(السيد شريف رحماني،وزير التهيئة العمرانية والبيئة سابقا)إلى ضرورة بث ثقافة بيئية على مستوى الجامعات والمدارس وكذا كل الفاعلين والباحثين الجزائريين من خلال تعريفهم بالابتكارات الموجودة في العالم في مجال البيئة التي يجب تشجيعها بهدف الوصول إلى تملك هذه الابتكارات فنيا وتكنولوجيا وترويجها في السوق الجزائرية للخروج من التبعية في مجال تكنولوجيا التحكم في مجال البيئة وكذلك ليساهم كل الفاعلين الجزائريين في حماية البيئة. (نوال 2010)

وإضافة إلى اعتناق المناهج المدرسية للبعد البيئي،فلا شك أن للتربية الإسلامية مكانة رائدة ضمن المناهج التربوية لما تحفل به من آيات كريمة وأحاديث نبوية تلعب دورا كبيرا في غرس العقيدة الصحيحة في نفوس الأطفال بهدف تربية وتكوين جيل متخلق يحمل السمات البارزة لشخصيته ومثل شعبه وقيمه الأصيلة،و الإرتقاء به إلى المستوى الذي يليق بمكانته في الوجود.(عباوي 2004، ص. 140).

وعليه يظهر لنا أن الوعي البيئي لدى عامة الشعب يشكل ضرورة استراتيجية للتمكن من توجيه السلوك البشري نحو حماية البيئة والمحافظة على مقوماتها بوصفه العامل الأساسي الذي ينمي الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه البيئة واستغلال مواردها بما من شأنه دعم الجهود التي تقوم بها الدولة،ذلك أن تحقيق الأمن البيئي وضمان تنمية مستدامة تتوقف على تكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية.

خاتمة:

بات من الواضح أن الأمن لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية والسياسية فحسب،إنما فرضت التحديات والتهديدات البيئية الجديدة ضرورة تبني البعد البيئي ضمن اهتمامات صنّاع القرار بما يضمن تعزيز الأمن البيئي الذي هو عنوان التنمية المستدامة. ومما لا شك فيه أن الأمن البيئي لم يعد بديلا يمكن للجزائر أن تختار بين الأخذ به من عدمه،إنما أصبح واقعا يفرض نفسه في ظل التحديات البيئية التي أضحت تهدد الإنسان في وجوده حاضرا ومستقبلا. ولهذا فإن تبني مقاربة جديدة للأمن البيئي في الجزائر أصبح ضرورة لابد من العمل على تجسيدها في الواقع سعيا لضمان تنمية مستدامة تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال القادمة في بيئة صحية آمنة وسليمة.

ومن جملة النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة مايلي:

- تعد البيئة أحد الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة ومن ثمة وجب الحفاظ عليها وحماية مواردها لضمان مستقبل الأجيال اللاحقة.
- يمثل الأمن البيئي المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الأنظمة والقوانين التي تجسد إستراتيجية بيئية وطنية من شأنها تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار للدولة.
- إن تحقيق الأمن البيئي يقتضي تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد، والاستدامة بين الأجيال.
- تقتضي التنمية المستدامة تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الإقتصادية ومقتضيات حماية البيئة.
- تزخر الجزائر برصيد قانوني ثري يغطي جوانب هامة من مجالات حماية البيئة، ورغم ذلك توجد فجوة واضحة بين النص القانوني والواقع الميداني نتيجة غياب التنفيذ الصارم للقوانين إلى جانب غياب الوعي البيئي لدى المواطنين.
- إن إيجاد مقاربة جديدة للأمن البيئي في الجزائر تتطلب إعادة النظر في التشريعات البيئية وخلق وعي بيئي بما يحقق حماية فعلية ومستدامة للبيئة.

و من جملة الإقتراحات التي يمكن تقديمها في ضوء هذه الدراسة مايلي:

- تكثيف التعاون ما بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في مجال حماية البيئة والتطبيق الصارم للقوانين البيئية.
- تفعيل دور المجتمع المدني في مجال الاهتمام البيئي، وجعله شريكا حقيقيا وفاعلا للمحافظة على الموارد البيئية بتشجيع إنشاء الجمعيات وحث المواطنين على المشاركة الطوعية في برامج حماية البيئة.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه المحافظة على البيئة خاصة في صفوف الجيل الناشئ.
- استحداث مراكز ومخابر بحث جامعية لاستقصاء أسباب التدهور البيئي في الجزائر والعمل على تصحيح هذه الأوضاع البيئية المتردية،واستغلال الدراسات المستخلصة في اتخاذ تدابير عملية عاجلة تتطلب احترام مكونات البيئة.

- ضرورة إعادة النظر في الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة في حماية البيئة والعمل على استحداث آليات جديدة من شأنها تعزيز الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.
- إصدار ترسانة من القوانين والمراسيم واللوائح بصفة دورية ودون إنقطاع من أجل التقليل من الكوارث البيئية والحد منها والحفاظ على البيئة والتي ستساهم مستقبلا وبدون شك في ترسيخ التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب باللغة العربية

1- بن الحجاج،م.(2006).**صحيح مسلم**.الرياض:دار طيبة.
2- النووي،ح.(1996).**شرح النووي على مسلم**.دمشق:دار الخير للنشر والطباعة.
3- مجمع اللغة العربية(2004).**المعجم الوسيط**،المجلد1،ط4،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية.
4- الفيروز آبادي، م.(2008).**القاموس المحيط**.المجلد1،القاهرة:دار الحديث.
5- بن عيسى،م.(2011).**الأمن والتنمية**.الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
6- سكه ر داود،م.(2012).**التنظيم القانوني الولي لحماية البيئة من التلوث-دراسة مقارنة**-القاهرة:دار الكتب القانونية،دار شتات للنشر والبرمجيات.
7- فهمي،خ.(2011).**الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية،دراسة مقارنة**.الإسكندرية:دار الفكر الجامعي.
8- كلاوي،ل.(2012).**هدي الإسلام في التنمية المستدامة**.دبي:دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
9- مخلف،ع.(2009).**الإدارة البيئية،الحماية الإدارية للبيئة**.عمان:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
10- مرسي،م.(1999).**الإسلام والبيئة**.الرياض:أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

ثانيا:الإتفاقيات والمواثيق الدولية

1- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان المؤرخ21 أكتوبر1986 بكينيا عن منظمة الوحدة الإفريقية.

ثالثا: التقارير

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة:"**إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،التطبيق والتنفيذ**"،لجنة التنمية المستدامة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي،الأمم المتحدة،الدورة الخامسة،تحت رقم E/CN 17/1997/8،الصادر في 10 فيفري1997.
2- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،"**مستقبلنا المشترك**"، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد142،أكتوبر1989م.
3- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،"**التربية من أجل التنمية المستدامة**"، ترجمة حنان عبد الله عنقادي،2013.

رابعا: القوانين

1- القانون01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،الجريدة الرسمية عدد77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر2001.
2- القانون01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،الجريدة الرسمية عدد77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر2001.

3- القانون03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،الجريدة الرسمية عدد43 الصادرة بتاريخ20 يوليو2003.

4- القانون04-09 المؤرخ في 14 غشت 2004،يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة،الجريدة الرسمية عدد52 الصادرة بتاريخ 18 غشت2004.

5- قانون رقم 16 - 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 ا/وافق 6 مارس سنة 2016 %يتضمن التعديل الدستوري.الجريدة الرسمية العدد 14 الصادرة بتاريخ 7 مارس2016.

خامسا: المراسيم

1- المرسوم التنفيذي رقم 02-115المؤرخ في 3 أفريل 2002،المتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة،الجريدة الرسمية العدد22 المؤرخة في 3 أفريل 2002م.

2- المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها،الجريدة الرسمية العدد37 المؤرخة في 26 ماي 2002م.

3- المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في أوّل مارس سنة2016،يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة،جريدة رسمية عدد15 المؤرخة في 9 مارس 2016.

سادسا: الرسائل والأطروحات

1- بوسطيلة،س (2013/2012).الأمن البيئي-مقاربة الأمن الإنساني-.رسالة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية والأمنية.جامعة الجزائر03.كلية العلوم السياسية والإعلام.

2- جعفري،م. (2014/2013).البيئة والأمن.رسالة ماجستير في القانون العام،جامعة سطيف2،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014/2013.

3- جعفري،ي.(2010/2009).الإنعكاسات البيئية للتنمية الإقتصادية في بلدان المغرب العربي:حالة الجزائر نموذجا-دراسة تحليلية-أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية.جامعة الجزائر3.كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

4- خلادي،س.(2013/2012).حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجماعات المحلية بالجزائر.رسالة ماجستير في علوم التسيير.جامعة الجزائر03.كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

5- العايب،ع.ر.(2011/2010).التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة.أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية.جامعة فرحات عباس.سطيف.كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

سابعا: الأبحاث والمقالات

1- براهيمي، ش.(2013).البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي في ظل الإطار الإستراتيجي العشري(2001-2011).مجلة الباحث(12)،95-104.

2- بن صغير،ع.ع.(2003).الأمن الإنساني والحرب على البيئة.مجلة المفكر(5)،90-95.

3- بوثلجة، ع.ن.و بورحلة،م.(2012).دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الإقتصاد الإسلامي(التجربة المغربية).الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي.جامعة قالمة يومي 04/03 ديسمبر2012.222-235.

4- الجوزي،ج.(2012).أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية.ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية،يومي20و21 نوفمبر 2012،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر.70-81.

5- حمايدي،ع.م.(2017).البيئة في الجزائر الوضعية وجهود الحماية،مجلة آفاق للعلوم(7)،194-208.
6- ذبيح،م.(2012).نحو عقيدة بيئية جزائرية جديدة لتحقيق استدامة التنمية،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية(2)،182-193..
7- زرواط،ف.ز.و بن عثمان،ج.(2014).التقييم الإقتصادي للتلوث البيئي وأثره على النمو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر.مجلة الإستراتيجية والتنمية،4(7)،103-123.
8- عاقلي،ف.(2012).الإطار القانوني والتنظيمي لحماية البيئة في الجزائر.مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول دور الجماعات المحلية في حماية البيئة في ظل قانوني البلدية والولاية الجديدين،يومي 3و4 ديسمبر 2012.جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
9- عباوي،م.(2004).تنمية الوعي البيئي لدى التلاميذ من خلال التربية الإسلامية –التعليم الإبتدائي نموذجا- ورقة مقدمة في إطار أشغال اليوم الدراسي حول حماية البيئة من منظور شرعي بتاريخ 04 ماي 2004،جامعة أدرار،139-145.
10- عمارنة،م.(2013).آليات حماية البيئة في الجزائر،مجلة المفكر(9)،388-393.
11- منصوري،ك.م.وجودي،م.ر.(2008).المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة.المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،أيام 08/07 أفريل 2008،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

1- آل سلطان،ع.(14 يناير 2010).الأمن البيئي هاجس إستراتيجي.تم تصفح المقال في 2017/08/01،على الرابط التالي:
http://www.alyaum.com/article/2729995
2- التوم إبراهيم،م.والفايق،أ.(جوان2013).أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية.تم تصفح المقال في 2017/08/02،على الرابط التالي:
http://khartoumspace.uofk.edu/handle/123456789/21992
3- الغامدي،ج.(2014).التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعة والمسؤولية عن حماية البيئة،مجلة جامعة الملك عبد العزيز،الإقتصاد والإدارة،23(1).تم تصفح المقال في 2017/08/07،على الرابط التالي:
http://www.geopratique.com/2014/12/blog-post_16.html
4- بلقرمي،س.(18 نوفمبر 2009).تجربة الجزائر في حماية البيئة. تم تصفح المقال في2017/08/12،على الرابط التالي:
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t502-topic
5- نوال،س.(2010/12/29).2010 عام التحديات والإنجازات البيئية. تم تصفح المقال في 2017/08/06، على الرابط التالي:
http://elmassar-ar.com/ara/permalink/4275.html